

Distr.: General
28 March 2003:

القرار ١٤٧٠ (٢٠٠٣)

الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته ٤٧٢٩ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وإلى بيانات رئيسه بشأن الحالة في سيراليون،

وإذ يؤكد التزام جميع الدول باحترام سيادة سيراليون واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية،

وإذ يعرب عن قلقه لاستمرار الوضع الأمني الهش في منطقة نهر مانو، لا سيما الصراع في ليبريا وما يترتب عليه من آثار بالنسبة للدول المجاورة، بما فيها كوت ديفوار، والأعداد الكبيرة من اللاجئين، والآثار الإنسانية المترتبة على ذلك بالنسبة للمدنيين واللاجئين والمشردين داخليا من السكان في المنطقة، **ويؤكد** أهمية التعاون فيما بين البلدان في المنطقة دون الإقليمية،

وإذ يسلِّم بأن الحالة الأمنية في سيراليون لا تزال هشة، وإذ يسلِّم بالحاجة إلى مواصلة تعزيز قدرات شرطة سيراليون وقواتها المسلحة وحشد مواردها، لتمكينها من الحفاظ على الأمن والاستقرار بصورة مستقلة،

وإذ يلاحظ بعض التحديات الأمنية التي ظهرت مؤخرا والوارد وصفها في الفقرات ٢ إلى ٩ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/321)،

وإذ يؤكد من جديد أهمية التوطيد الفعال لسلطة الدولة في جميع أنحاء سيراليون، لا سيما في حقول الماس، وإعادة إدماج المحاربين القدامى وعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم بمحض إرادتهم وبدون أي معوقات، والاحترام التام لحقوق الإنسان وسيادة

القانون، وتوجيه اهتمام خاص لحماية النساء والأطفال، والتأكيد على مواصلة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لحكومة سيراليون من أجل تحقيق هذه الأهداف،

وإذ يؤكد أهمية أن تتخذ المحكمة الخاصة لسيراليون ولجنة الحقيقة والمصالحة إجراءات فعالة بشأن الإفلات من العقاب والمساءلة وأن تعمل على تعزيز المصالحة،

وإذ يؤكد أهمية أن تواصل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تقديم الدعم لحكومة سيراليون في توطيد السلام والاستقرار،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٣ (S/2003/321)،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة أشهر اعتبارا من ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٣؛

٢ - **يعرب** عن تقديره للدول الأعضاء التي تزوِّد البعثة بالقوات وبأفراد الشرطة المدنية وبعناصر الدعم ولتلك الدول التي التزمت بأن تفعل ذلك؛

٣ - **يشيد** ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون لما أحرزته من تقدم في إدخال تعديلات على حجمها وتكوينها ونشرها، على نحو ما ورد في الفقرتين ١٠ و ١١ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/321)، مع مواصلتها تقديم الدعم إلى قوات الأمن في سيراليون للمحافظة على الأمن الداخلي وحماية السلام الإقليمي لسيراليون؛

٤ - **تحث** البعثة، على إتمام المرحلة ٢ من خطة الأمين العام على نحو ما كان مقررا وأن تبدأ المرحلة الثالثة في أقرب وقت ممكن بعد ذلك، مسترشدة في ذلك بتقييم للحالة الأمنية ولإمكانات وقدرات القطاع الأمني لسيراليون على تحمُّل مسؤولية الأمن الداخلي والخارجي؛

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يزوِّد المجلس بخطط تفصيلية عن الفترة المتبقية من خطة الإنهاء التدريجي حالما تبدأ المرحلة ٣، وأن يشمل ذلك خيارات القيام بانسحاب أسرع أو أبطأ رهنا بالحالة الأمنية وبإمكانات وقدرات القطاع الأمني لسيراليون على تحمل مسؤولية الأمن الداخلي والخارجي؛

٦ - **يعرب عن قلقه** لاستمرار الخصاص المالي في الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين فيما يتعلق ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويحث حكومة سيراليون على أن تسعى فعلا إلى الحصول على الموارد الإضافية المطلوبة بصورة ملحة من أجل عملية إعادة الإدماج؛

٧ - **يؤكد** على أن تطوير القدرات الإدارية لحكومة سيراليون، وبوجه خاص تطوير قوة شرطة وجيش ونظام جنائي وقضاء مستقل، تعد مسألة أساسية لعملية إحلال السلام وتحقيق التنمية على المدى الطويل، ويحث حكومة سيراليون على العمل، بمساعدة المانحين والبعثة، وفقا لولايتها، على التعجيل بتوطيد السلطة المدنية والخدمات العامة في جميع أنحاء البلد، وتعزيز الفعالية والقدرات التنفيذية للقطاع الأمني؛

٨ - **يدعو** الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى مواصلة تقديم الدعم لاستراتيجية الإنعاش الوطني لحكومة سيراليون؛

٩ - **يحيط علما** بالجهود التي تبذلها حكومة سيراليون من أجل فرض سيطرة فعالة على مناطق مناجم الماس، ويحث حكومة سيراليون على النظر على وجه السرعة في اعتماد خيارات ذات صلة في مجال السياسة العامة لتحقيق المزيد من الفعالية في تنظيم أنشطة استخراج الماس والسيطرة عليها؛ ويشجع حكومة سيراليون على اعتماد تلك السياسات وتنفيذها في أقرب وقت ممكن؛

١٠ - **يرحب** بالتقدم المحرز في نقل الشرطة المدنية للأمم المتحدة إلى البعثة ويحث الدول الأعضاء القادرة على تقديم مدربين ومستشارين مؤهلين وموارد للشرطة المدنية لمساعدة شرطة سيراليون على تحقيق أهدافها من حيث حجمها وقدرها؛

١١ - **يؤكد من جديد** دعمه القوي للمحكمة الخاصة لسيراليون، ويناشد الدول أن تسهم بسخاء في الصندوق الاستئماني للمحكمة الخاصة وفقا للطلب الوارد في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، ويناشد الجهات المانحة الحالية أن تنفِّذ تعهداها على وجه السرعة ويحث جميع الدول على إبداء التعاون التام مع المحكمة؛

١٢ - **يرحب** بشروع لجنة الحقيقة والمصالحة في أعمالها وبالتقدم المحرز في أنشطتها، ويحث الجهات المانحة على تقديم أموال سخية لها؛

١٣ - **يحث** رؤساء دول اتحاد نهر مانو على استئناف الحوار فيما بينها وعلى تنفيذ التزاماها ببناء السلام والأمن الإقليميين، ويشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمغرب على مواصلة جهودهما من أجل تسوية الأزمة في منطقة اتحاد نهر مانو، ويعرب عن دعمه لما يبذله فريق الاتصال الدولي الخاص بليبريا من جهود من أجل تسوية النزاع في ذلك البلد؛

١٤ - **يلاحظ مع القلق** حالة عدم الاستقرار التي نشأت مؤخرا على الحدود بين سيراليون وليبريا، ويطلب من القوات المسلحة لليبريا وأي مجموعات مسلحة أن تحجم عن

القيام بأي عمليات اقتحام غير مشروعة داخل أراضي سيراليون، ويهيب بجميع الدول أن تمتثل امتثالا تاما لجميع قرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك الحظر المفروض على جميع عمليات توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبريا، ويحث القوات المسلحة لسيراليون على أن تقوم، هي والبعثة، بتنظيم دوريات مكثفة على حدود البلد مع ليبريا؛

١٥ - **يشجع** حكومة سيراليون على توجيه اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال المتأثرين بالحرب، واضعة نصب عينها الفقرة ٤٢ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/321)؛

١٦ - **يشجع** على مواصلة دعم البعثة، في نطاق قدراتها ومناطق انتشارها، لتحقيق العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم، ويحث جميع الأطراف ذات المصلحة على مواصلة التعاون في هذا الصدد بغية الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1091)؛

١٧ - **يرحب** باعتزام الأمين العام إبقاء الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في سيراليون قيد الاستعراض الدقيق، وإبلاغ مجلس الأمن بأي توصيات إضافية، بعد القيام بإجراءات التشاور اللازمة مع البلدان المساهمة بقوات ومع حكومة سيراليون؛

١٨ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.
